مبادرة الإصلاح العربي

سلسلة السياسات البيئية

# مسارات نحو تحقيق السيادة الغذائية في لبنان

زياد ياغي

## نُشر من طرف:

**مبادرة الإصلاح العربي**
مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

/https://www.arab-reform.net/ar


## عن الكاتب


زياد ياغي هو باحث، كاتب، ومحرر. حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة كاليفورنيا، سان دييغو، في يونيو 2024، وحاليًا يعمل محاضرًا في قسم التاريخ بالجامعة الأمريكية في بيروت، وزميل غير مقيم في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة. يهتم بشكل عام بتاريخ الشرق الأوسط الحديث، والتاريخ العالمي للتخطيط والتنمية والعمارة، والاقتصاد السياسي للمساحات الحضرية والريفية عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط.



هذه الورقة جزء من مشروع "الجسر الأخضر للانتقال البيئي العادل" التابع لمبادرة الإصلاح العربي. هذا المشروع ممول بشكل مشترك من قبل مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط التابع للاتحاد الأوروبي (CSFM) ومملكة السويد من خلال برنامجها للتعاون الإنمائي الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.


## إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.


© 2025 مبادرة الإصلاح العربي.
يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.


صورة الغلاف: يدا امرأة تزرع البذور في المنزل.
© مليزافيتا، شترستوك

**أيلول/سبتمبر 2025**


تم إعداد هذه الورقة بدعم من المفوضية الأوروبية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

Civil Society Facility for the Mediterranean
مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط
Funded by the European Union

السويد Sverige

# المحتويات


1. مقدمة 1
2. المنهجية 2
3. جذور انعدام الأمن الغذائي في لبنان 2
الإرث الاستعماري وتحوّل حيازة الأراضي 2
الاقتصاد السياسي بعد الاستقلال 2
الاندماج في الرأسمالية العالمية 3
أزمة الإنتاج الزراعي والتمويل الزراعي 3
الحرب والإبادة البيئية 3
4. تحليل الاستجابات الشعبية والسيادية المستندة إلى السيادة 3
مفهوم السيادة الغذائية 3
آراء حول قابلية توسيع نطاق نماذج السيادة الغذائية 5
آراء حول وزارة الزراعة 7
التبعية والهشاشة الهيكلية 9
التعاونيات والجهات المانحة وأزمة التمثيل 9
الاقتصادات البديلة والإمكانيات الزراعية الإيكولوجية 9
الأرض والعمل والقضية المسكوت عنها 9
السلطة السياسية، التنظيم، ودور الدولة 9
5. توصيات السياسات 10
توصيات السياسات على المدى القريب 10
تحولات هيكلية طويلة الأجل في السياسة العامة 11
6. الخاتمة 12
7. الملحق: منهجية المقابلات 13
اختيار المشاركين في المقابلات 13
أسئلة المقابلة 14

# 1. مقدمة

يواجه لبنان أزمة غذائية عميقة ومتفاقمة. ووفقاً لأحدث تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي – وهي مبادرة تضم 21 منظمة ومؤسسة حكومية دولية تتشارك في تصنيف خطورة وحجم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية – فإن 1.26 مليون شخص في لبنان يعيشون حالياً في مرحلة الأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل للأمن الغذائي)، من بينهم 85 ألف شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل للأمن الغذائي)، ما يعكس الحاجة الملحة إلى العمل الإنساني.[1] ويتأثر اللاجئون السوريون والفلسطينيون بشكل غير متناسب، إذ يقع 34 في المئة و45 في المئة منهم على التوالي، في المرحلة الثالثة وما فوق.[2] وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي التابعان للأمم المتحدة أن لبنان يشكل اليوم نقطة ساخنة «مثيرة للقلق الشديد» حول انعدام الأمن الغذائي، بسبب تصاعد النزاع والنزوح والتدهور الاقتصادي.[3]

جذور هذه الأزمة ليست حديثة العهد ولا مجرد نتيجة للأزمة الاقتصادية، بل متجذرة في الإرث السياسي للحكم الاستعماري وفي الإصلاحات النيوليبرالية، وفي هيكلية الدولة التي فشلت مراراً في دعم التنمية الريفية والزراعية، مفضلةً قطاع الزراعة الموجه للتصدير على الاحتياجات المحلية. وتتشارك العقبات التي تعوق مسار لبنان نحو السيادة الغذائية مع العديد من دول الجنوب العالمي ومنها: سنوات من سوء الإدارة المالية والمخططات التنموية الاستخراجية التي تفيد نخبة صغيرة من أصحاب المال المحليين والجهات المالية العالمية؛ والتحديات المادية مثل الضغوط المتزايدة لتغير المناخ على الممارسات الزراعية المحلية عبر موجات الحر والجفاف؛ والعقبات الإدارية والسياسية أمام إصلاحات كبيرة في مجال الأراضي القادرة على إضفاء الطابع الديمقراطي على الزراعة المحلية.

على مدى نصف القرن الماضي، شكّل صانعو السياسات المحلية والخبراء الدوليون وممثلو كبرى الشركات الغذائية، النظام الغذائي في لبنان ليصبح معتمداً إلى حدٍ كبير على الواردات الغذائية للاستهلاك اليومي، مع تركيز القطاع الزراعي على المنتجات الموجهة للتصدير. وقوضت هذه الظروف قدرة النظام الغذائي على الصمود في وجه الصدمات المالية والمناخية والسياسية، ما أدى إلى إضعاف استقلالية المزارعين المحليين وسبل عيشهم وسلطتهم السياسية. علاوة على ذلك، شهد لبنان على مدى العقدين الماضيين آثار التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة وشاع حدوث الحرائق والجفاف والعواصف الترابية. يقع لبنان أيضاً في منطقة هشة من الناحية الجيوسياسية. فإلى جنوبه تقع إسرائيل التي تتسم بالتوسعية المستمرة والتعنت والعسكرة ودمرت حربها الأخيرة على لبنان النسيج العمراني في مناطقه الجنوبية وقتلت آلاف الأشخاص وألحقت أضراراً لا يمكن إصلاحها بآلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية في وديانه الخصبة شرقاً وجنوباً. كما هددت الممارسات الإسرائيلية مراراً أمن لبنان المائي.[4] وأخيراً، لم يخرج لبنان بعد من أزمة مالية مستمرة منذ ست سنوات، تسببت بها الطبقة السياسية الكليبتوقراطية التي أهلكت الطبقتين الوسطى والعمالية، وأضعفت قدرتهما الشرائية، وجعلتهما أكثر اعتماداً على الاستيراد لتأمين احتياجاتهما المعيشية.[5]

في الوقت نفسه، واستجابةً للهشاشة المتزايدة، ظهرت مبادرات السيادة الغذائية والحركات الشعبية في لبنان – كما هو الحال في العالم – لمحاولة الاحتفاظ بالسيطرة على النظم الغذائية من خلال المقاومة والابتكار والمناصرة. وتسلط هذه الدراسة الضوء على الصعوبات التي تواجه المزارعين ونشطاء السيادة الغذائية في تنظيم كتلة سياسية متماسكة ومؤثرة، بسبب الجهود المجزأة والعقبات السياسية الهيكلية ومحدودية الموارد، ونقص الدعم المؤسسي. وتُركز بشكل خاص على آليات الحوكمة والمساءلة، سواء داخل الحكومة اللبنانية أو بين المؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتُولي الدراسة الاهتمام لتوافر وشفافية المعلومات حول المشاريع والمبادرات الغذائية، فضلاً عن أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في صياغة السياسات وتنفيذها.

وتؤكد الدراسة أن نظام السيادة الغذائية الذي يركز على المنتجين المحليين يتمتع بالاكتفاء الذاتي داخليًا، ويوفر أجورًا كريمة للمزارعين، ويلبي احتياجات السوق المحلية، وهو مستدام وقابل للتكيف مع تغير المناخ – وهذا أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي. ولإحراز تقدم في مجال السيادة الغذائية، يجب أن ينتظم المزارعون ومجموعات المناصرة من مختلف الأطياف السياسية والخبراء والمربين ومنظمات المجتمع المدني، على المستويات المحلية والبلدية والوطنية والإقليمية ضمن كتلة سياسية فعالة قادرة على تحدي الوضع الراهن، وفرض مطالبهم على الدولة، وضمان سيادة المزارعين. ولتجاوز الأمن الغذائي وتحقيق السيادة الغذائية، يجب على لبنان الاستثمار في إصلاح الأراضي، ودعم التعاونيات الشعبية، ومقاومة نماذج الدعم التي تفرضها الجهات المانحة. ولا يمكن للبلاد بناء نظام غذائي قادر على التكيف، قوي، عادل، وسيادي إلا من خلال إعادة السلطة إلى المنتجين والمجتمعات المحلية.

1 Integrated Food Security Phase Classification (IPC), "Lebanon: Acute Food Insecurity Projection Update for April -September 2024", https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157035/?iso3=LBN [IPC, Lebanon: Acute Food Insecrity]; World Food Program (WFP) and Food and Agriculture Organization (FAO), Hunger Hotspots: FAO–WFp Early Warnings on Acute Food Insecurity: November 2024 to May 2025 Outlook, WFP-FAO, https://doi.org/10.4060/cd2995en [WFP and FAO, Hunger Hotspots]

2 IPC, Lebanon: Acute Food Insecrity; WFP and FAO, Hunger Hotspots.

3 IPC, Lebanon: Acute Food Insecrity; WFP and FAO, Hunger Hotspots.

4 Mark Zeitoun, Karim Eid-Sabbagh and Jeremy Loveless, "The Analytical Framework of Water and Armed Conflict: A Focus on the 2006 Summer War between Israel and Lebanon", Disasters 38, no. 1 (2014) pp. 2244-, https://doi.org/10.1111/disa.12039

5 Edmund Blair, "Explainer: Lebanon's Financial Meltdown and How It Happened." Reuters, 17 June 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanons-financial-meltdown-how-it-happened-202117-06-/

# 2. المنهجية

تؤطر هذه الدراسة عدة أسئلة توجيهية: مَن المستفيد من السياسات والنظم الغذائية الحالية في لبنان، ومَن هم المهمشون والمستبعدون؟ ما هي المناطق أو القطاعات أو المجموعات الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة؟ إلى أي مدى تشارك منظمات المجتمع المدني والنقابات والمجتمعات المحلية في صياغة السياسات الغذائية، ومَن المستبعد من هذه العمليات؟ وما هي أشكال مشاركة منظمات المجتمع المدني، وما هي الآثار الملموسة – الإيجابية وغير المقصودة – لمشاركتها؟

اشتمل المكون الأول من البحث على مراجعة مكتبية واسعة النطاق، مع التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية في الأدبيات المتعلقة بالسيادة الغذائية في لبنان: التداعيات المالية لانعدام الأمن الغذائي، والتوزيع غير المتكافئ للحصول على الغذاء، والهشاشة التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية. وتناول المراجعة أيضًا كيفية تقاطع هذه القضايا مع المسائل الأوسع نطاقًا والمتعلقة بالحوكمة والحقوق والاستدامة.

يتضمن البحث الأولي عنصراً نوعياً يشمل مقابلات فردية وجماعية، بالإضافة إلى ملاحظات ميدانية مع مجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين: المزارعون وصانعو السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنشطاء، وممثلو المنظمات الدولية. كان الهدف من المقابلات جمع شهادات مباشرة ومعرفة تجريبية حول التحديات والديناميات التي تشكل النظم الغذائية في لبنان اليوم. وأجريت مقابلات مع 15 شخصًا اختيروا من عدة فئات استثمرت في قضية السيادة الغذائية والأمن الغذائي في لبنان: منتجون محليون، ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، مناصرون ومنظمون للمزارعين وباحثون، وخبراء في القطاع الزراعي والاقتصاد السياسي لإنتاج الغذاء واستهلاكه.

كما شارك الباحث في اجتماعات تشاورية ومناقشات مائدة مستديرة – وهي مساحات سمحت بإجراء حوارات أعمق وتبادل للأفكار بين أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات، ما عزز التفكير الجماعي في مسارات السيادة الغذائية. وباستثناء الخبراء المحليين الذين وافقوا على ذكر أسمائهم في هذه الدراسة، أخفيت هوية بقية المشاركين في المقابلات. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية حول اختيار المشاركين وأسئلة المقابلات في الملحق.

# 3. جذور انعدام الأمن الغذائي في لبنان

على الرغم من استخدام الأمن الغذائي والسيادة الغذائية أحيانًا بالتبادل في الخطاب العام، إلا أنهما يمثلان نموذجين مختلفين. يشير الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه والقدرة على تحمل تكاليفه، في حين تؤكد السيادة الغذائية حق الناس في تحديد نظمها الغذائية الخاصة، مع إعطاء الأولوية للاقتصادات الغذائية المحلية والزراعة الإيكولوجية، والسيطرة المجتمعية.[6] وفي لبنان، لا يقتصر تشابك هذه المفاهيم على دلالاته فحسب، بل يعكس قوى تاريخية وسياسية وهيكلية متجذرة بعمق شكلت المشهد الغذائي في البلاد.

## الإرث الاستعماري وتحوّل حيازة الأراضي

تتقاطع جذور انعدام الأمن الغذائي في لبنان مع التحولات الاستعمارية في أنظمة ملكية الأراضي. فأحدثت إصلاحات التنظيمات العثمانية، ولا سيما قانون الأراضي لعام 1858، تحولًا كبيرًا من خلال خصخصة الأراضي المشاع ونقل السيطرة عليها إلى الأعيان والنخب المحلية. وأرسى هذا التغيير أساساً لنظام زراعي استغلالي، فتحولت الأرض إلى سلعة بدلاً من كونها مورداً مجتمعياً.[7]

عمّقت السياسات الاستعمارية الفرنسية تهميش الفلاحين ورسخت سيطرة النخبة الحضرية على الإنتاج الزراعي. وأعطت مشاريع البنية التحتية، مثل مرفأ بيروت المصمم لتسهيل التجارة الإمبريالية، الأولوية لمحاصيل التصدير مثل الحرير والنبيذ على حساب زراعة الكفاف.[8] وكما تُبيّن إليزابيث ويليامز، استندت سلطات الاستثمار الزراعي في عهد الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين إلى مبدأين أضعفا السيادة الغذائية في بلاد الشام: (أ) سعت الاستثمارات الزراعية إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح للشركات التي تتخذ من باريس مقرًا لها؛ (ب) كانت الاستثمارات تقع في مناطق مسالمة أو داعمة للحكم الاستعماري الفرنسي. وربط الأول مصير الزراعة في الأراضي المنتدبة بالمصالح التجارية للمدينة، وأدى الثاني إلى تنمية إقليمية غير متكافئة.[9]

## الاقتصاد السياسي بعد الاستقلال

بعد الاستقلال، تبنى لبنان نموذج «الجمهورية التجارية» الذي يركز على التجارة والتمويل على حساب التنمية الريفية. خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، دفع رأس المال الإقليمي وعمالة اللاجئين الفلسطينيين إلى التوسع في الزراعة الموجهة للتصدير. لكن هذا النمو لم يترجم إلى تنمية عادلة. فأزيحت الأنظمة الزراعية الرعوية التقليدية، وهُمّشت

6 Jibal, "Food Sovereignty السيادة الغذائية", https://www.jibal.org/food-sovereignty/, accessed 5 May 2025.

7 Roland Riachi and Giuliano Martiniello, "Manufactured Regional Crises: The Middle East and North Africa under Global Food Regimes", Journal of Agrarian Change 23, no. 4 (2023) pp. 792–810, https://doi.org/10.1111/joac.12547 [Riachi and Martiniello, "Manufactured Regional Crisis"]

8 Giuliano Martiniello and Julia Kassem, "The Corporate Food Regime and Lebanon: Machgara and Adverse Incorporation", The Journal of Peasant Studies 51, no. 5 (2024), pp. 1120–1140, https://doi.org/10.108003/066150.2023.2273849 [Martiniello and Kassem, "The Corporate Food Regime in Lebanon"]

9 Elizabeth R. Williams, States of Cultivation: Imperial Transition and Scientific Agriculture in the Eastern Mediterranean, Stanford University Press, 2023.

النساء في الزراعة، وتراجع التماسك الاجتماعي.[10] هدفت جهود الإصلاح الريفي، مثل سياسات الرئيس فؤاد شهاب في خمسينيات القرن العشرين، إلى الحد من التفاوت الجغرافي، لكنها فشلت في تغيير الاختلالات الهيكلية. وزادت الحرب الأهلية (1975-1990) وبعدها إعادة الإعمار النيوليبرالية، تفتيت المساحات الريفية، تاركة السياسة الزراعية في أيدي المانحين الدوليين والفاعلين الطائفيين غير الحكوميين.[11]

## الاندماج في الرأسمالية العالمية

منذ الثمانينيات، اندمج لبنان بشكل متزايد في النظام الغذائي العالمي للشركات. ويعطي هذا النموذج الأولوية لاقتصادات التصدير الزراعي، والاعتماد على الاستيراد، والمدخلات الزراعية الموجهة من المانحين. وكما يجادل رولاند رياشي وجوليانو مارتنيلو (2023)، فإن دمج لبنان في الأنظمة الغذائية العالمية يعكس أنماطًا أوسع للتراكم الرأسمالي في الجنوب العالمي. فأدى تحرير التجارة وسياسات التكيف الهيكلي وخصخصة الأراضي والموارد إلى تقويض السيادة الغذائية وتسريع حالة الهشاشة.[12]

## أزمة الإنتاج الزراعي والتمويل الزراعي

دمّر انهيار الليرة اللبنانية منذ عام 2019 وسياسات الهندسة المالية للمصرف المركزي أنظمة الغذاء في البلاد. ويواجه المزارعون ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة، وانهيار إمكانية الحصول على الائتمان، وانخفاض قيمة منتجاتهم. وتزيد أنظمة المدخلات الموجهة من المانحين تفاقم هذه الأزمات المالية التي تدفع باتجاه استخدام البذور والأسمدة المستوردة، ما يحبس المزارعين في دورات تبعية وغير مستدامة.[13]

## الحرب والإبادة البيئية

كما عانت الزراعة في لبنان من أضرار جسيمة جراء الحرب الإسرائيلية على البلاد. ففي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، تكبد القطاع الزراعي في لبنان أضراراً وخسائر بأكثر من 700 مليون دولار أميركي، لا سيما في جنوب لبنان وسهل البقاع. وتضررت بساتين الزيتون والحمضيات، إضافة إلى الدواجن والماشية، والثروة السمكية بشكلٍ كبير، أدى إلى تعطيل إنتاج الغذاء بدرجة كبيرة.[14]

باختصار، تُظهر الأدبيات القائمة حول النظم الغذائية في لبنان أن انعدام الأمن الغذائي في البلاد ليس كارثة مفاجئة بل نتيجة لقوى متجذرة على المدى الطويل: الإرث الاستعماري في ملكية الأراضي والتنمية غير المتكافئة، والسياسات النيوليبرالية والاندماج الرأسمالي العالمي، والحكم الطائفي، والصراع الجيوسياسي. وحولت هذه الديناميات النظام الزراعي إلى نظام يتسم بالاعتماد على التصدير والهشاشة العميقة، وعدم المساواة الهيكلية.

# 4. تحليل الاستجابات الشعبية والسيادية المستندة إلى السيادة

تتجذر حركات السيادة الغذائية في ظل التصدعات التي يعاني منها النظام الغذائي في لبنان. فكشفت الأزمة المالية لعام 2019 – التي لم يخرج لبنان منها بعد، وصدمة انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 الذي دمر مركز استيراد الغذاء الرئيسي في البلاد – هشاشة نماذج الأمن الغذائي القائمة على سلاسل التوريد العالمية. وكما تجادل أناهيد سيميتيان (2022)، قد يتيح انهيار الخدمات اللوجستية الغذائية فرصة لإنشاء نظم غذائية تحررية متجذرة إقليمياً.[15] تتمثل هذه الإمكانية في ما تسميه وينونا لادوك وديبورا كوين (2020) «البنى التحتية الغذائية»: أنظمة إنتاج غذائي تمنح الحياة ومتجذرة في الأرض والعمل والمجتمع.[16]

كما سيتضح، هناك اعتراف متزايد بضرورة فصل الغذاء عن الأسواق العالمية وإعادة تمركزه في أيدي المحليين. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع المزارعين والخبراء والمنظمين والمناصرين يظهر تشخيص جماعي واضح: فشل النموذج السائد لتنمية الأغذية الزراعية – ومن الضروري والممكن إيجاد بديل مختلف جذريًا يركز على العدالة.

## مفهوم السيادة الغذائية

السيادة الغذائية ليست مفهومًا ثابتًا. فكما يؤكد إيدلمان وآخرون (2014)، هي عملية ديناميكية تتشكل من خلال النقاشات المستمرة بين العلماء والفلاحين والنشطاء.[17] وتتحدى الأسئلة المتعلقة بالتجارة والحوكمة والتوازن بين المثل الإيكولوجية الزراعية وواقع السوق، الممارسين لتحسين وتكييف أطر السيادة. وتشدد وجهات النظر النقدية على ضرورة الوضوح بشأن من يمارس السيادة، ومدى التسامح مع التعددية، وكيفية تقاطع السيادة الغذائية مع الأطر القائمة على الحقوق وهياكل الدولة. ويُعد هذا الانعكاس الذاتي أمراً حيوياً بالنسبة إلى لبنان، حيث غاليا ما تعرض أنظمة المساعدات الدولية والسياسات الطائفية

10 Kanj Hamadé, "Lebanon's Food Insecurity and the Path Toward Agricultural Reform", Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 13 November 2020, https://tinyurl.com/mu7e9why

11 Martiniello and Kassem, "The Corporate Food Regime in Lebanon".

12 Riachi and Martiniello, "Manufactured Regional Crisis".

13 Martiniello and Kassem, "The Corporate Food Regime in Lebanon".

14 WFP and FAO, Hunger Hotspots.

15 Anahid Z. Simitian, "Infrastructures of Food Security and Food Sovereignty in Lebanon", Society and Space, 12 December 2022, https://tinyurl.com/3bf9jxf3

16 Winona LaDuke and Deborah Cowen, "Beyond Wiindigo Infrastructure", South Atlantic Quarterly 119, no. 2 (2020) pp. 243–268, https://doi.org/10.12158177747-00382876/

17 Marc Edelman, et al., "Introduction: Critical Perspectives on Food Sovereignty", Journal of Peasant Studies 41, no. 6 (2014), pp. 911–931, https://doi.org/10.108003066150.2014.963568/

السيادة الغذائية للخطر. ويجب أن تتعامل الحركات الشعبية للسيادة الغذائية مع قضايا الحجم والشرعية والتحالفات الاستراتيجية لتمكن من التحرك ضمن سياق يتسم بالأزمات الممتدة والتدخلات الخارجية.

عبّر عدد من المدافعين عن الزراعة المشاركين في المقابلة عن السيادة الغذائية باستمرار كمفهوم سياسي عميق وموجه نحو العدالة، يرتكز على الاستقلالية والسيطرة المحلية ومقاومة الأنظمة المفروضة. فبالنسبة إلى «س.ل.»، العضو في جمعية «جبال» غير الربحية، السيادة الغذائية هي «حق الناس في تحديد نظمهم الغذائية الخاصة – ليس مجرد الحصول على الغذاء، بل إنتاجه وتقرير كيفية إنتاجه ومن المستفيد منه». وانتقد «س.ل.» هيمنة وكالات الإغاثة الدولية وانحياز الحكومة اللبنانية إلى مصالح الشركات الزراعية الكبرى، مؤكداً: «لا يمكنك التحدث عن السيادة بينما تعتمد على وكالات المساعدات العالمية لإطعام شعبك أو تشكيل استراتيجيتك الزراعية». وبالمثل، شدد «و.أ.» من منظمة «مدى» غير الحكومية التي تعمل على نطاق واسع مع صغار المزارعين في عكار، على أهمية الاستقلالية الإقليمية والزراعة المستدامة المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية. وأشار إلى أن «السيادة تعني أن تكون المجتمعات المحلية قادرة على إنتاج الغذاء بطرق تتناسب مع أراضيها ومواسمها وتقاليدها – وليس استيراد الطماطم من إسبانيا».

من منظور حضري، ربط «ل.ب.» من «سوق بدارو للمزارعين الحضريين» السيادة الغذائية باستعادة قوة السوق من الشركات، قائلاً: «لا يقتصر الأمر على المزرعة فقط – بل بتوفير بدائل عن السوبر ماركت. كما تتعلق أيضًا بمن يستفيد من وجبتك». ووصفت «ف.ل.» التي تعمل في «بيت المزارع» التابع لمنظمة «أركنسيال» - غير الحكومية، وتقدم خدمات دعم المزارعين في جميع أنحاء البلاد، لكن تركز بشكل رئيسي على البقاع – السيادة الغذائية من منظور الكرامة، خصوصاً بالنسبة إلى المنتجين المهمشين: «معظم مزارعاتنا لا يتحدثن عن السيادة بكلماتٍ كبيرة. ولكن حين يخترن ما يزرعنه، وكيف يُطعمن أسرهم، هذه هي السيادة».

ووسعت ثلاث ممثلات عن «الحركة الزراعية في لبنان» (Agrimovement) – وهي مجموعة عدالة اجتماعية تعمل ضمن إطار سياسي واضح نحو نظام غذائي سيادي منصف وعادل وكريم للمزارعين المحليين تصورهم لهذا المفهوم. ودعت «ي.ب.» إلى تحقيق العدالة الاقتصادية، مؤكدةً: «إذا عجز المزارع عن بيع محصوله من دون أن يخسر المال، فلا وجود للسيادة». وشددت «ن.د.» على أهمية سيادة البذور قائلةً: «نحن نستورد البذور الهجينة في كل موسم. وهذه تبعية وليست سيادة». وأضاف «م.ك.»: «السيادة الغذائية ليست انعزالية، بل تقوم على أنظمة تبادل عادلة، لا استعمارية». من خلال هذه المقابلات، تبرز السيادة الغذائية كدعوة إلى التحول الهيكلي – المتجذر في استعادة الوكالة، وبناء بدائل محلية، وضمان العدالة عبر مختلف مكونات النظم الغذائية.

ومن ضمن المزارعين المحليين المشاركين في المقابلات، وُصفت السيادة الغذائية بأنها ضرورة عملية وهدف سياسي على حد سواء، وترتبط بشكلٍ وثيق بالزراعة الإيكولوجية وعدالة السوق وكرامة المنتج. وأوضح «أ.ب.»، وهو مزارع وعضو في منظمة SOILS المتخصصة بالزراعة المستدامة، أن الثقة هي حجر الأساس في النظم الغذائية، قائلاً: «إذا كنت لا تعرف المزارع لن تشتري منه، فالثقة لا تقدر بثمن بالنسبة إلينا». وجادل «أ.ب.» بضرورة تعويض المزارعين ليس فقط عن منتجاتهم، بل عن الخدمات التي يقدمونها أيضاً – أي إنتاج غذاء مستدام ونظيف وصحي. ودعا إلى زيادة وعي المستهلكين، مسلطاً الضوء على الخلل الهيكلي بين صغار المزارعين والزراعة الموجهة للتصدير والمدعومة من المانحين، مضيفاً: «لطالما كانت الوزارة إلى جانب كبار المزارعين الذين يصدرون، وكبار المنتجين الزراعيين الذين لا يشكلون غالبية المزارعين بل أقلية قوية وثرية وذات شبكة علاقات جيدة». كما أقر «أ.ب.» بالتحديات التي تواجه تنظيم المزارعين، مشيراً إلى أنه: «ليست لدينا تعاونيات فعالة... وليس لدى المزارعين ممارسة العمل مع بعضهم البعض».

وعرّف «ي.إيكس.»، وهو مزارع ومدافع عن حقوق المزارعين مُنتسب إلى جمعية «جبال»، السيادة الغذائية بعبارات ملموسة قائلاً: «يتطلب إنتاج أساسيات غذائنا محليًا وبشكلٍ مستدام، ما لا يقل عن 50 في المئة». ويروج «ي.إيكس.» لممارسات الزراعة الإيكولوجية، مثل تعدد المحاصيل وتناوبها، ويدعم التضامن بين المستهلك والمنتج من خلال الزراعة المدعومة مجتمعياً (CSA) – وهو نظام بديل للدعم المتبادل وتقاسم المخاطر يسمح للمستهلك بالاشتراك في محصول مزرعة معينة أو مجموعة من المزارع.[18] ويرى «ي.إيكس.» أن السيادة تستلزم أيضًا تدخلات هيكلية، من الإعانات إلى تطبيق قوانين الحمائية والحوكمة العادلة للمياه. وعلى غرار «أ.ب.»، انتقد «ي.إيكس.» هيمنة الوسطاء وفشل أنظمة الشهادات العضوية التي تخلق عوائق أمام صغار المزارعين: «المزارعون في لبنان متعبون جداً إلى درجة أنهم عاجزون عن تنظيم أنفسهم ومناصرة مصالحهم بأنفسهم. لذا، يجب أن تتولى منظمة أخرى هذا الدور».

وقدم «أ.ت.»، مؤسس جمعية «بذورنا جذورنا – وهي تعاونية زراعية ومجموعة دعم متبادلة وبنك للبذور – أكثر صياغة شمولية للسيادة الغذائية. فاعتبرها مشروعًا شخصيًّا وسياسيًّا وبيئيًّا عميق الطابع: «تعني امتلاك الحق في إنتاج غذاء ملائم محلياً ومفيد – بيئيًا وغذائيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا». يستند عمل «أ.ت.» إلى إعادة بناء سلاسل القيمة الزراعية الإيكولوجية كاملة – من البذور إلى المخبز – وتعزيز الثقة من خلال الشفافية الجذرية. وانتقادهم لهياكل الدولة واضح: ففي حين يبقون منفتحين على التعاون مع الوزارة، لكنهم يعملون في نهاية المطاف على الهامش لبناء بدائل مُقاومة للهشاشة النظامية.

يتصور هؤلاء المزارعون معًا السيادة الغذائية كاستعادة للاستقلالية وإعادة هيكلة أسواق الغذاء وأخلاقيات الرعاية التي تضع المزارعين – ومجتمعاتهم – في صلب التحول الزراعي.

وتكشف وجهات نظر الخبراء المحليين عن السيادة الغذائية كتحدٍ سياسي وضرورة استراتيجية على حد سواء – تتطلب إصلاحًا مؤسسيًا وتنسيقًا سياسيًا واهتمامًا أعمق إلى

18 Jibal, "Community Supported Agriculture", https://www.jibal.org/food-sovereignty/community-supported-agriculture/, accessed 5 May 2025.

أوجه التفاوت التاريخي. وتدعو ريتا خوند، مُؤسِسة منظمة SOILS وعضو الشبكة الشعبية الدولية للزراعة الإيكولوجية Urgenci،[19] إلى اتباع منهج محلي في نظم الغذاء: «ينبغي أن نلبي احتياجاتنا محلياً». وتنتقد اعتماد لبنان على الأغذية والمدخلات المستوردة، وتجادل أن الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي – المبني على العلاقات المباشرة بين المنتجين والمشترين – ضروري لمستقبل مرن. وعلى الرغم من تفاؤلها بشأن وزير الزراعة الجديد، تنتقد خوند التعاونيات في لبنان، وتصف العديد منها بأنها مدفوعة من قبل المانحين وغير فعالة من الناحية العملية: «لا توجد هيكلية أو رؤية».

ويعرّف كنج حمادة، الخبير في الاقتصاد السياسي والسياسات الزراعية، السيادة الغذائية بأنها مسألة وضع المزارع أولاً – من خلال الدعم المالي، وسياسات مكافحة الاحتكار، والتمكين السياسي. ويؤكد أن «الوزارة يجب أن تصبح وزارة المزارعين»، محذرًا من الموقف غير السياسي للعديد من الجهات الفاعلة الريفية: «لا يمكنك المناصرة من دون أجندة سياسية». وينتقد حمادة منطق المانحين، لافتاً إلى أن الدعم يفضّل غالباً «الرواد» الزراعيين بدلاً من بناء حركات جماهيرية واسعة. ويشكك أيضًا في المبادرات المتخصصة، مثل أسواق المزارعين أو برامج الزراعة المدعومة مجتمعياً إذا فشلت في التوسع أو بقيت منفصلة عن أهداف السياسة الأوسع نطاقًا قائلاً: «إذا لم تكن ترغب في الزراعة، فلماذا ينبغي أن أساعدك؟»

أخيرًا، تقارب نوا سند السيادة الغذائية من منظور تاريخي وشعبي، وتدرس كيف تطورت البدائل الزراعية في لبنان ما بعد الأزمة. وترى أن مبادرات مثل «نحيي الأرض» – التي تنتظم عبر لجان قائمة على الأحياء – تمثل نماذج للتحول اللامركزي المتجذر محليًا. ومع ذلك، تنتقد سند تقاعس الدولة، لا سيما اعتمادها على مدح «صمود» المزارعين بدلاً من تقديم الدعم الهيكلي الفعال. وتشدد على أن «المشكلة المسكوت عنها تكمن في ملكية الأراضي والوصول إليها»، معتبرةً أنه من دون معالجة أوجه عدم المساواة في ملكية الأراضي التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، ستبقى السيادة الغذائية بعيدة المنال. وتدعو إلى إنشاء هيئة وساطة لسد الفجوة بين المزارعين المنهكين ومنظمات المناصرة القادرة على الدفع باتجاه التغيير المنهجي.

ويدعو هؤلاء الخبراء مجتمعين إلى تحول متعدد المستويات: من إصلاح التعاونيات وأنظمة الدعم المالي، مروراً بتنسيق السياسات عبر القطاعات، وصولاً إلى استعادة الأراضي والسلطة السياسية. وبالنسبة إليهم، تتطلب السيادة الغذائية في لبنان خيالاً جذريًا وتناسقاً مؤسسيًا – أي مواءمة القيم والسياسات والممارسات لخدمة المنتجين والمستهلكين والبيئة على حد سواء.

وبالنسبة إلى هؤلاء الخبراء، تتعلق السيادة الغذائية بالسلطة والعدالة والإصلاح المنهجي، وهي ليست مجرد مسألة إنتاج. وتشمل المفاهيم المشتركة الرئيسية الآتي:

- نماذج تتمحور حول المنتجين: تمكين المزارعين من الاختيار والاستقلالية وإبداء الرأي يُعد أمراً أساسياً.
- المحلية بدلاً من التبعية: تعزيز النظم الغذائية المحلية، مع الاعتراف بحدود الاستقلالية التامة.
- الحواجز الهيكلية: الوصول إلى الأراضي، والتعاونيات غير الفعالة والمساعدات المجزأة، والأجندات التي يوجّهها المانحون، جميعها عوامل تعوق السيادة.
- الحاجة إلى التنسيق والتنظيم: سواء عبر الوزارات التي أصلحت أو الشبكات الشعبية، تعتمد السيادة الغذائية على الاستراتيجية الجماعية والتنظيم السياسي.

لكن المقابلات كشفت أيضًا عن توترات:

- بين التجريب على مستوى القاعدة الشعبية (سند) والإصلاح الذي تقوده الدولة (خوند)؛
- بين سرديات المرونة غير السياسية والحاجة إلى أجندات سياسية واضحة (حمادة، سند)؛
- بين الأسواق المتخصصة الأخلاقية والأنظمة العادلة القابلة للتطوير (حمادة، تركماني).

في النهاية، تتلاقى هذه الأصوات الخبيرة على فكرة أن السيادة الغذائية في لبنان يجب أن تكون عملية وجذرية في آن واحد: عملية في إعادة التفكير في أنظمة السوق وسلاسل الإنتاج، وجذرية في إعادة تصور الحوكمة والملكية والعدالة.

## آراء حول قابلية توسيع نطاق نماذج السيادة الغذائية

### تفاؤل حذر متجذر في الممارسة الشعبية

في أوساط دعاة السيادة الغذائية، تثير مسألة قابلية التوسع تفاؤلًا حذرًا مقترنًا بنقد هيكلي. فأكد «س.ل.» (جمعية جبال) أن الإيكولوجيا الزراعية والنظم الغذائية المحلية قابلة للتوسع، لكن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أعادت الدولة توجيه دعمها نحو الفاعلين على مستوى القاعدة الشعبية. وقال إن «قابلية التوسع تعتمد على تغيير الإرادة السياسية، فلا يمكنك توسيع نطاق الزراعة الإيكولوجية بينما تدعم المبيدات الحشرية والبذور المستوردة». وشدد على أنه من دون استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والسياسات الحمائية، فإن المشاريع الشعبية تُخاطر بأن تبقى حبيسة الوضع التجريبي وقابلة للتكرار نظريًا لكنها غير مدعومة عمليًا.

وبالمثل، يُؤمن «و.أ.» (جمعية مدى) بإمكانية توسيع نطاق النهج الإيكولوجي الزراعي والمجتمعي ولكنه أصر على ضرورة أن يكون متناسباً مع السياق الإقليمي. وأشار إلى أن «ما ينجح في عكار قد لا ينجح في البقاع». وشدد على أن التعلّم من القاعدة إلى القمة، والتجريب الشبكي، يمثّلان أكثر المسارات واقعيةً للمضيّ قدمًا. وكان «ل.ب.» من «سوق بدارو للمزارعين الحضريين» أكثر تشككًا تجاه منطق التوسع التقليدي، معتبراً أن التكرار ليس دائماً مرغوبًا: «نحن لا نريد

19 Urgenci, "About Us", https://urgenci.net/about-us/

برنامج CSA ضخماً، بل نريد العديد من البرامج المحلية المدمجة في أحيائها». بالنسبة إلى «ل.ب.»، الهدف هو الانتشار والتعددية وليس المركزية.

أكدت «ف. ل.» (جمعية أركنسيال) الحاجة إلى توسيع نطاق القيم، وليس بالضرورة الهياكل: «الكرامة والتمكين والعدالة هي الأمور التي يجب أن تنتشر»، محذرةً من أن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق التعاونيات تؤدي غالباً إلى البيروقراطية وفقدان الاستقلالية. وقالت إنه «بمجرد إضفاء الطابع الرسمي بشكلٍ مفرط، نخاطر بفقدان روح المشروع».

وردد ممثلو حركة الزراعة («ب.ي.» و«د.ن.» و«ك.م.») هذه المخاوف. وأوضح «ب.ي.»: «لا يمكنك نسخ نظام غذائي كما هو وتكراره. عليك أن تنميه مع الناس». وسلطت «د.ن.» الضوء على صعوبة توسيع شبكات حفظ البذور في ظل القيود الحالية على الأراضي والمانحين. وحذر «ك.م.» من نماذج التوسع التي تقودها المنظمات غير الحكومية: «يريدون دائمًا مجموعة أدوات، لكن لا يمكنك اختزال السيادة في مجرد أدوات».

بشكلٍ عام، يدرك المناصرون الحاجة إلى توسيع نطاق نماذج السيادة الغذائية، لكنهم يجادلون بوجوب أن يتحقق ذلك عبر التكرار الأفقي والتكيف والدعم النظامي، وليس من خلال التوسع من أعلى إلى أسفل أو التوسع التكنوقراطي. ويؤكدون أن قابلية التوسع لهذه النماذج سياسية بامتياز وليست تقنية فحسب – ويعتمد نجاحها على تحولات حقيقية في أولويات الدولة وممارسات المانحين، والنماذج الثقافية.

## التوسع من خلال التضامن وليس الحجم

في أوساط المزارعين المحليين، ترتبط إمكانية توسيع نطاق ممارسات السيادة الغذائية بشكلٍ وثيق بالثقة والاستقلالية وأنظمة الدعم. وكان «أ.ب.» من منظمة (SOILS) متحفظاً، واعتبر أن التهميش الهيكلي لصغار المزارعين على نطاق صغير يعوق إمكانية التوسع. وقال: «لا تزال الوزارة تدعم كبار المصدرين، فكيف يمكننا توسيع نطاق ما لا يعترفون به أصلاً؟» كما أشار إلى انعدام الثقة بين المزارعين وغياب التعاونيات الفعالة كعوائق قائلا: «هم مستقلون جداً... ومع ذلك تستمر الحاجة إلى وسيط».

وعلى الرغم من ذلك، يرى «أ.ب.» إمكانيات في تنظيم المزارعين بأنفسهم وبناء علاقات مباشرة مع المستهلكين. وقال: «لا يتعلق الأمر بأن نصبح كباراً بل بأن نصبح كثيرين»، مؤكداً فكرة النمو الموزع بدل التوسع العمودي.

أعرب «ي.إيكس.» الذي يجمع بين الزراعة ونشاط المناصرة عبر جمعية (جبال) عن إيمانه المشروط بإمكانية التوسع. وأوضح أن: «التوسع ممكن إذا تم بشكل مستدام»، مضيفاً: «لكنه يدفعك إلى تقييم جودة الحياة – كل مزارع يوازن بين الإيجابيات والسلبيات». وأشار إلى أن من ينجو هم المزارعون المدعومون من الدولة، ما يظهر أنه من دون الدعم العام، يبقى توسيع نطاق الممارسات الزراعية الإيكولوجية بعيد المنال. كما انتقد تسليع الشهادات العضوية الذي يمنع صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق: «من يتبعون القواعد عاجزين عن تحمل تكاليف الشهادات، ومن يحملون الشهادات لا يتبعون القواعد».

وقدم «ي.ت.» (جمعية بذورنا جذورنا) الرؤية الأكثر استراتيجية وشمولية للتوسع – عبر نموذج وصفه بالانتشار بدلاً من التوسع. وقال «ي.ت.»: «لا نريد أن نصبح مزرعة كبيرة، بل نريد العديد من المزارع، والعديد من بنوك البذور، والعديد من المخابز». بالنسبة إلى «ي.ت.»، تكمن قابلية التوسع في إنشاء نظام بيئي مرن يمكنه من الصمود في وجه الصدمات، ويبقى لامركزيًا، ويتكرر في ظروف متنوعة. ويتخيل «ي.ت.» : «بنك بذور في كل قرية لبنانية، وفي نهاية المطاف في كل قرية في العالم العربي»، ما يعبر عن رؤية تتجلى فيها السيادة الغذائية عبر الاعتماد المتبادل، وليس التسلسل الهرمي.

يرفض المزارعون المحليون مفاهيم التوسع الصناعي ذات الحجم الكبير لصالح شبكات موزعة، وتكرار مجتمعي، واستقلالية مدعومة من الدولة. وتؤكد تجاربهم حدود العمل التطوعي: فيمكن أن تنمو نماذج التبادل بين الأقران، إلا أنها تتطلب الدعم النظامي ، والوصول إلى الأراضي، والبنية التحتية، ومواءمة السياسات للتوسع بطرق هادفة، عادلة، ومستدامة.

## يتطلب التوسع التنسيق والاستراتيجية والإصلاح الهيكلي

قدم الخبراء المحليون أكثر التقييمات أهمية وقابلية للتوسع على مستوى النظام، وأصروا على أنه لا يمكن توسيع نطاق السيادة الغذائية دون وجود اقتصاد سياسي داعم. وجادلت خوند بأنه «يمكن توسيع نطاق الإنتاج المحلي، ولكن فقط إذا ابتعد النظام عن الاعتماد على المانحين والهياكل التعاونية المجزأة». وقالت: «يمكننا الحد من الاعتماد على الاستيراد، ولكن فقط من خلال تحسين التعاونيات والأطر المؤسسية الحقيقية». وظلت خوند متفائلة بشأن الإصلاحات الحكومية في ظل الوزير الجديد لكنها حذرت من أن التعاونيات تعاني من خلل وظيفي إلى حد كبير: «لا يوجد هيكل أو رؤية».

وكانت تركماني أكثر حدة في انتقادها لغياب التماسك المؤسسي وعمل المانحين في «جزر منفصلة». وقالت: «هم لا يعملون معًا نحو رؤية موحدة»، في إشارة إلى وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة الدولية. وترى تركماني أن المبادرات الزراعية لا تزال صغيرة ومفككة لأنها مدفوعة بأجندات خارجية. ومع ذلك، لفتت إلى أن تعاونيات التصنيع الزراعي التي تقودها النساء تطرح بديلاً قابلاً للتطوير: «نجحن في بناء تنظيم متماسك». وتنجح هذه التعاونيات لأنها متجذرة في المجتمعات والثقافة المحلية، وغير مفروضة من المانحين.

وقدم حمادة نقدًا حادًا للتوسع عبر النماذج المتخصصة مثل أسواق المزارعين وتعاونيات الزراعة المجتمعية. وقال: «هناك حالة تشبّع»، محذرًا من أن بعض المبادرات تبقى محصورة اجتماعيًا وغير مستدامة اقتصاديًا. وتساءل عن سبب دعم الأموال العامة لمشاريع لا تخدم دوائر أوسع: «إذا كانوا لا يرغبون في النمو، فلماذا تدعمهم الدولة؟» ودعا إلى إصلاح زراعي تقوده الدولة، يركز على بناء استقلالية المنتجين عبر الدعم، والسياسات المؤيدة للمزارعين والمناهضة

للاحتكار، وإحياء دور التعاونيات.

وربطت نوا سند تحدي التوسع بالتفاوتات التاريخية وغياب الاستراتيجية السياسية. وفي حين تُبشّر شبكات مثل «نحيي الأرض» بالخير من خلال التنظيم المحلي المكثف، وحذرت من استحالة التوسع من دون إصلاح الأراضي والوسطاء المؤسساتيين. وقالت إن «المشكلة تكمن في ملكية الأراضي». بالإضافة إلى ذلك، فمن غير الواقعي توقع أن يوسع المزارعون نطاق المبادرات في ما هم ينتجون ويكافحون للبقاء ويمارسون دوراً دعوياً في الوقت نفسه. «أنت بحاجة إلى هيكل ذي ثقل سياسي – هيئة قادرة على ربط الجهود الشعبية بالتأثير الأوسع نطاقاً على السياسات».

ويتفق الخبراء على أن قابلية التوسع لا تقتصر على مجرد التكرار، بل تتطلب إعادة تصميم النظام. ويحددون الشروط المسبقة الرئيسية لتوسيع نطاق السيادة الغذائية في لبنان:

- الإصلاح التعاوني (خوند)؛
- اتساق السياسات الاستراتيجية (تركماني)؛
- الاستثمار العام وأطر عمل المنتج أولاً (حمادة)؛
- وإصلاح الأراضي والوساطة السياسية (سند).

ويصرون معاً على أن الحلول التقنية لا يمكن أن تكون بديلاً عن المواءمة السياسية. فمن دون معالجة الهياكل الأساسية لعدم المساواة والحوكمة وتوزيع الموارد، ستبقى السيادة الغذائية مجزأة وهامشية.

يتفق جميع المشاركين في المقابلات على أن توسيع نطاق نماذج السيادة الغذائية في لبنان ضروري ومقيد للغاية في الوقت نفسه. باختصار، لا يتعلق توسيع نطاق السيادة الغذائية بالحجم بل بالأنظمة. فهو يتطلب تحويل كل من السلطة والهيكلية من الأسواق إلى الوزارات، ومن المانحين إلى المجتمعات، ومن التكرار التكنوقراطي إلى التعبئة السياسية.

## آراء حول وزارة الزراعة

### انعدام الثقة الهيكلية والمطالبة بتحول النموذج

أعرب المدافعون عن الزراعة عن شكوكهم العميقة تجاه وزارة الزراعة، واعتبروا أنها منحازة تاريخيًا إلى النماذج النخبوية الموجهة نحو التصدير والموجهة من قبل المانحين. ووصف «س.ل.» (جمعية جبال) الوزارة بأنها مؤسسة مُحتجزة، قائلاً «لا يمكن الحديث عن السيادة الغذائية حين يكتب استراتيجية الوزارة مستشارون يتقاضون أجورهم من البنك الدولي». ويرى «س.ل.» أن وزارة الزراعة عززت باستمرار نموذجًا زراعيًا من أعلى إلى أسفل، يتشكّل وفق منطق المانحين والأسواق الدولية، بدلًا من أولويات القاعدة الشعبية أو الزراعة الإيكولوجية.

وردد «و.أ.» (منظمة مدى) هذا النقد، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل في المقام الأول لدعم «كبار المزارعين ذوي الصلات السياسية»، بدلًا من تمثيل الاحتياجات المتنوعة لأصحاب الأراضي الصغيرة. وقال «و.أ.»: «تتحدث الوزارة عن التنمية، لكنها في الممارسة العملية تعزز عدم المساواة». ولفت «ل.ب.» (سوق بدارو للمزارعين الحضريين) إلى الانفصال بين المناطق الحضرية والريفية المُضمّن في سياسات الوزارة: «كأننا غير موجودين بالنسبة إليهم. فهم لا يعتبرون الزراعة الحضرية زراعة حقيقية».

ومع ذلك، أشار بعض المدافعين إلى وجود إمكانيات في تواصل الوزير الحالي، من ضمنهم «ف.ل.» (بيت المزارع) التي قالت: «دعانا الوزير للتحدث – وهذه سابقة. لكن لقاءً واحداً لا يغير النظام». وشددت على ضرورة اكتساب الثقة، وتأسيس وزارة الزراعة آليات لمشاركة صغار المزارعين، بدلاً من الاكتفاء بعقد مشاورات رمزية.

وأعرب «ي.ب.» من «الحركة الزراعية في لبنان» (Agrimovement)، عن رغبته في أن تتحول الوزارة من جهة تنظيمية للمصدرين إلى جهة ميسرة للمنتجين: «إذا كانوا مهتمين بالسيادة الغذائية، لاستثمروا في بنوك البذور وقنوات التوزيع المحلية». وكان «د.ن.» أكثر صراحة فقال إن: «الوزارة تهتم بالمظاهر فقط. والسيادة تتطلب بنية تحتية وليس شعارات». وأضاف «ك.م.» أن التحول الحقيقي يعني لامركزية الإدارة الزراعية والتخطيط التشاركي: «ضع المزارعين في المركز، وليس على الطاولة فقط». يرى المناصرون إلى حد كبير أن وزارة الزراعة مؤسسة تحتاج إلى إصلاح جذري. وفي حين يقرون بوجود فرصة سانحة بسبب انفتاح الوزير الجديد، إلا أنهم يحذرون من أن الإدماج الرمزي والإصلاحات التجريبية غير كافية. وهم يدعون إلى إعادة توجيه أولويات وزارة الزراعة – من التخطيط من أعلى إلى أسفل والتبعية للمانحين، إلى الحوكمة من أسفل إلى أعلى والسيادة التي يقودها المنتج.

### خيبة الأمل والتشكك والمشاركة الاستراتيجية

كان المزارعون المحليون صريحين في عدم ثقتهم في وزارة الزراعة، ووصفوها بأنها غير فعالة ونخبوية ومنحازة هيكليًا ضد صغار المزارعين. وعلى الرغم من التواصل الأخير للوزير، أعرب «أ.ب.» (منظمة SOILS) عن شكوكه العميقة قائلاً: «هو يقول إن الباب مفتوح أمام المزارعين الإيكولوجيين، لكن لن يتغير شيء إذا استمرت الوزارة في الاستماع إلى اللاعبين الكبار أنفسهم». وأكد «أ.ب.» أن وزارة الزراعة تميل تاريخيًا إلى خدمة المصالح الزراعية الموجهة للتصدير: «لطالما كانت إلى جانب كبار المزارعين الذين يصدّرون منتجاتهم. هم ليسوا الغالبية، لكنهم يملكون المال والعلاقات». كما جادل بأنه «من دون تغيير هذه المحاباة المتأصلة فيهم، سيبقى أي وعد بالإصلاح شكليًا». وأضاف: «لن يتغير شيء حتى تتوقف الوزارة عن إعطاء الأولوية لمنظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة على حساب المزارعين». لا تكمن المشكلة في من تستمع إليهم الوزارة فقط، بل في كيفية تعريفها للنجاح: «هم لا يحتسبون الاستدامة، بل الإنتاجية».

وعبر «ي.إيكس.» (مزارع عضو في جمعية جبال) عن ثقة أقل: «ليس لدي أي ثقة في النظام داخل الوزارة». وأشارت «إي.أ.» إلى أن كبار المزارعين استولوا على الدولة، وحتى

القوانين الحالية التي تهدف إلى حماية المزارعين المستأجرين لا تُطبق. وقالت: «النظام طائفي وزبائني. والوزارة ليست حيادية، بل جزء من المشكلة». وأكد «ي.إيكس.» أن وزارة الزراعة لا تنظم القضايا الحيوية، مثل الحصول على المياه، وهو عامل رئيسي في السيادة الغذائية. وأوضح «أنهم بحاجة إلى مراقبة المياه وتوزيعها بعدالة. في الوقت الحالي، تتحكم البلديات بها من خلال الشبكات السياسية».

وقدم «ي.ت.» (بذورنا جذورنا) وجهة نظر أكثر دقة بعض الشيء. فعلى الرغم من استمرار شكوكه، إلا أنه أكد اتباع نهج تربوي أكثر من كونه تصادمياً. وقال: «إذا لم تعرقل الوزارة عملنا، فهذا تقدم بالفعل». وأشار «ي.ت.» إلى أن الوزير الجديد طلب الدعم في توسيع برامج التدريب الزراعي الإيكولوجي، ما قد يشير إلى حدوث تغيير. ومع ذلك، شدد على أن «الاستقلال السياسي والقوة الشعبية أكثر موثوقية من الوعود الوزارية». وأضاف: «نحن نعمل على الهامش لأن في هذا المكان تكمن إمكانية التغيير».

ويرى المزارعون المحليون بشكل شبه جماعي أن وزارة الزراعة منفصلة عن واقعهم ومرتبطة بمصالح النخبة. وانتقادهم متجذر في تجربتهم الحياتية، لا سيما غياب التطبيق ونقص البنية التحتية والدعم العادل. وفي حين يعربون عن انفتاحهم الاستراتيجي على العمل مع الوزارة عند توفر الفرص، إلا أنهم لا يزالون مشككين أساسًا في دوافعها وقدراتها. بالنسبة إليهم، لن تنبثق السيادة الغذائية من خطط الوزارة وحدها، بل يجب أن تُبنى من الأسفل ويُدافع عنها على كل المستويات.

## فوضى السياسات واستحواذ المانحين والانفتاح الاستراتيجي

قدم الخبراء المحليون أكثر الانتقادات التفصيلية والمؤسسية لوزارة الزراعة، ووصفوها بأنها ضعيفة هيكليًا ومخترقة سياسيًا وغير متماسكة على مستوى السياسات. وأقرت ريتا خوند بأن الوزير الجديد أظهر علامات على الإصغاء إلى المجتمع المدني، لكنها حذرت: «وزير جيد واحد لا يُصلح مؤسسة معطلة». وانتقدت اعتماد وزارة الشؤون الاجتماعية على المشاريع التي تقودها الجهات المانحة، ووصفت معظم التعاونيات الخاضعة لإشرافها بأنها «بالكاد تعمل». ودعت إلى إجراء إصلاح استراتيجي من شأنه أن يوضح دور الوزارة: «هل هي جهة ميسرة؟ هل هي جهة تنظيمية؟ أم مخطط؟ في الوقت الحالي، لا شيء مما سبق».

عند سؤالها عن عمل الوزارة، أشارت نور تركماني إلى عائق رئيسي يتمثل في غياب التنسيق بين الجهات المعنية الرئيسية. غالبًا ما تعمل الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والهيئات الحكومية والمنظمات المجتمعية بمعزل عن بعضها البعض، سعيًا وراء أجندات منفصلة بدلًا من استراتيجية مشتركة. وتشير تركماني إلى أنها « في كثير من الأحيان لا تعمل معًا نحو رؤية موحدة لنظام غذائي آمن وسيادي». وحتى عندما تتعاون هذه الجهات رسميًا مع وزارة الزراعة اللبنانية، غالبًا ما تتباين أولوياتها، مما يخلق جهودًا متداخلة دون خطة متماسكة. هذا النهج غير المترابط يؤخر، بل ويحول أحيانًا، دون التقدم نحو بناء نظام غذائي مرن ومستقل. على الرغم من هذه التحديات الهيكلية، تشير تركماني إلى نقطة إيجابية واحدة: التعاونيات التي تقودها النساء في مجال تصنيع المنتجات الزراعية. تُعدّ هذه التعاونيات، التي تُركز على إنتاج الأغذية التقليدية مثل المونة والمربى، من بين التعاونيات القليلة التي تعمل وتتمتع حقًا بتنظيم مستدام في البلاد. ويتناقض نجاحها مع المشهد التعاوني الأوسع، الذي غالبًا ما يعاني من عدم الكفاءة البيروقراطية والاعتماد على المانحين.

وقدم كنج حمادة تشخيصًا منهجيًا للخلل الوظيفي في الوزارة. وقال: «ليس لديهم سيادة على المساعدات»، مشيرًا إلى أن الجهات المانحة تملي نطاق المشروع وتنفيذه، ومن دون شفافية غالباً. واقترح حمادة أن تعيد الوزارة تحديد علاقتها مع ثلاث جهات فاعلة مهمة: «أولاً، يجب أن تعيد بناء الثقة مع المزارعين؛ ثانياً، ينبغي أن تؤكد سيطرتها على أجندات المانحين؛ وثالثاً، يتعين عليها تفكيك الاحتكارات في أسواق ما بعد الحصاد وأسواق الغذاء». كما انتقد عزوف القادة الريفيين عن المشاركة السياسية: «لن تتغير الوزارة ما لم يطالب المزارعون بذلك».

ووسعت نوا سند نطاق النقد إلى مستوى تاريخي وهيكلي، معتبرةً أن وزارة الزراعة لا تزال مقيدة بالتسلسل الهرمي للأرض والطبقة الاجتماعية الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية. وقالت: «تشيد الدولة بالصمود بدلًا من تقديم الدعم». وشددت على أن إصلاح نظام ملكية الأراضي هو المجال الأكثر إلحاحًا الذي أهملته الوزارة. وحذرت من أنه مع غياب هيكل وسيط لمناصرة المزارعين سياسيًا، ستستمر الوزارة في تجاهل الجهات الفاعلة الأكثر أهمية للسيادة الغذائية.

تشترك المجموعات الثلاث – المدافعون والمزارعون والخبراء – في شكوك عميقة حول الدور التاريخي والحالي لوزارة الزراعة. ورغم وجود تفاؤل حذر نتيجة تواصل الوزير الجديد، إلا أن معظمهم غير مقتنعين بأنها، بصيغتها الحالية، قادرة على تحريك السيادة الغذائية في لبنان.

ويتفق الخبراء على أن الوزارة غير مهيأة حاليًا لقيادة التحول نحو السيادة الغذائية. ومع ذلك، يرون نقاط قوة محتملة – لا سيما في دورها التنسيقي وبرامج الدعم والسلطة التنظيمية. ويدعون إلى إعادة تعريف وظيفة الوزارة: ليس فقط كجهة تقنية بل كمؤسسة استراتيجية قادرة على التخطيط الديمقراطي، وتحقيق المساواة، والاستثمار في البنية التحتية. وتتجاوز إصلاحاتهم المقترحة – التي تتراوح بين إصلاح الأراضي وتنظيم الجهات المانحة إلى الرقابة التعاونية والتعبئة الريفية – التعديلات البرنامجية، وتدعو بدلاً من ذلك إلى إعادة تسييس الإدارة الزراعية.

وفي الختام، يُعد تحويل الوزارة شرطاً أساسياً لأي مشروع جاد للسيادة الغذائية في لبنان. لكن هذا التحويل يجب أن يكون عميقًا وهيكليًا وسياسيًا وليس مجرد تكنوقراط. فمن دون إعادة تنظيم السلطة والمساءلة والرؤية، تخاطر الوزارة بأن تبقى عقبة بدلاً من أن تكون حليفاً في النضال من أجل نظام غذائي سيادي وآمن.

## التبعية والهشاشة الهيكلية

يعتمد النظام الغذائي في لبنان بشكل خطير على الاستيراد ليس فقط بالنسبة إلى السلع الأساسيةً مثل القمح والحبوب، ولكن بالنسبة إلى المدخلات (البذور والأسمدة والوقود) اللازمة للإنتاج المحلي. ويشدد كل من خوند وحمادة على أن هذا الأمر يُعرّض البلد بشكل حاد للصدمات الخارجية وانهيار العملة واضطرابات التجارة العالمية. ويوافق «ي.ب.» من Agrimovement على ذلك، مشددًا على أن النموذج الحالي لم يصمم أبدًا لإعطاء الأولوية للاحتياجات الغذائية الوطنية، بل يلبي احتياجات أسواق التصدير والمصالح التجارية الراسخة. ويشير «ك.م.»، وهو عضو آخر في «الحركة الزراعية» إلى أن هذه التبعية ليست فشلًا بل سمة مقصودة للمسار النيوليبرالي في لبنان ما بعد الحرب: «لم تكن الفكرة أبدًا السيادة الغذائية – بل تحرير السوق». بالنسبة إليه يُعتبر انعدام الأمن الغذائي نتيجة طبيعية لنظام يتعامل مع الغذاء كسلعة وليس كحق. ويؤكد «أ.ب.»، أحد المزارعين في البقاع، كيف تتسرب هشاشة الاقتصاد الكلي هذه إلى الحقل. فارتفاع تكاليف المدخلات والوقود يجعل الإنتاج على نطاق صغير غير مستدام، في حين تبقى أسعار السوق متقلبة وخارجة عن سيطرة المزارع.

## التعاونيات والجهات المانحة وأزمة التمثيل

يسلط العديد من المشاركين في المقابلات، ومن ضمنهم خوند وتركماني وحماده و «و.أ.» ، الضوء على الخلل الوظيفي الذي تعاني منه التعاونيات الزراعية في لبنان. فبدلًا من أن تكون أدوات للتضامن، أصبحت مجزأة وغير منظمة وتعتمد على المانحين. وتعزو «د.ن.» من منظمة Agrimovement هذا الفشل إلى استغلال المانحين وإهمال الدولة: «معظم التعاونيات موجودة على الورق فقط. فهي مصممة لدورات التمويل وليس لخدمة المزارعين». وتوضح تركماني أن «العديد من التعاونيات باتت تعكس الآن التسلسل الهرمي للنخبة، فيستفيد عدد قليل من الأفراد بينما يُستبعد مجتمع المزارعين الأوسع نطاقًا. وحتى التعاونيات التي تقودها النساء، على الرغم من كونها أكثر عملية، إلا أنها تعمل غالباً مثل الشركات الصغيرة أكثر من كونها هياكل تشاركية. ويجادل حمادة بأن هذا النموذج لن يحقق التغيير ما لم يُستصلح كأداة سياسية للوكالة الجماعية. أما «ي.إيكس.» الذي يعمل من خلال شبكات المشاركة غير الرسمية، فيقدم بديلًا شعبيًا ويؤكد أهمية المساعدة المتبادلة وشبكات الثقة المحلية لكنه يقر بهشاشة هذه الشبكات من دون الاعتراف بها أو توفير بنية تحتية. ويدعو «ي.ت.» وهو مزارع ريفي، إلى مزيد من التنسيق الأفقي، لافتاً إلى أن العديد من صغار المنتجين يشعرون بالعزلة أو بأنهم غير مرئيين في برامج المنظمات غير الحكومية والحكومة على حد سواء.

## الاقتصادات البديلة والإمكانيات الزراعية الإيكولوجية

نمت الاقتصادات الغذائية البديلة – أسواق المزارعين، نماذج الزراعة المدعومة من المجتمع، والتجارة غير الرسمية – في السنوات الأخيرة. ويشكل كل من «ل.ب.» و»س.ل.» و»ف.ل.» شخصيات محورية في هذا التحول، إذ يدافعون عن سلاسل قيمة قصيرة، وعلاقات مباشرة بين المنتج والمستهلك، ومبادئ الإيكولوجيا الزراعية، لكن هذه البدائل تبقى محدودة. ويحذر حمادة من احتمال أن تتحول إلى «غرف صدى للطبقة الحضرية الأخلاقية» ما لم يجر توسيع نطاقها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وتضع «د.ن.»، من حركة Agrimovement، إطارًا للزراعة الإيكولوجية كمشروع اجتماعي وسياسي، وليس مجرد طريقة زراعية جديدة. وقالت: «الزراعة الإيكولوجية لا تتعلق فقط بالسماد العضوي – بل بالأرض والعمل والمعرفة والسلطة». بالنسبة للحركة يجب أن تكون التحولات الزراعية الإيكولوجية ممولة من القطاع العام، ومتجذرة إقليميًا، ومحكومة جماعيًا. وتقول سند إن العديد من هذه المبادرات تولد من الضرورة وليس من الأيديولوجيا. ففي حالة الانهيار، يرتجل الناس. لكن ما لم ترتبط هذه البدائل ببعضها، ويتوسع نطاقها بشكل استراتيجي، وتمارس الدولة الضغوط، فهي تخاطر بأن تبقى هامشية.

## الأرض والعمل والقضية المسكوت عنها

في جميع المقابلات، يظهر الوصول إلى الأراضي كمحور مركزي لعدم المساواة. وتصفه سند بأنه «الفيل في الغرفة» أي القضية المسكوت عنها، في حين يرى حمادة و»ب.ي.» أنه لا يمكن تحقيق أجندة جادة للسيادة الغذائية من دون معالجة ملكية الأراضي. في لبنان، تتركز ملكية الأراضي بشكلٍ كبير، وتُورّث غالبًا ضمن خطوط النخبة أو الطائفية. ويؤكد «ب.ي.» أن هذا الأمر يشكل كل شيء: «من دون أرض، لست مزارعاً، بل مجرد عامل». كما يشدد «ك.م.» من (Agrimovement) على الحاجة إلى إعادة التفكير في العمل الزراعي. فعمال الزراعة المهاجرون والموسميون مستبعدين هيكليًا من الحوار حول السيادة الغذائية – على الرغم من أنهم ضروريون للإنتاج. ويقول: «لا يمكننا بناء السيادة الغذائية على العمالة الاستغلالية». وتتضمن رؤية (Agrimovement) إضفاء الطابع الرسمي على حقوق العمال، وتجميع الأراضي حيثما أمكن، وإلغاء تسليع المدخلات الأساسية، مثل البذور والمياه. وتضيف «ف.ل.» (بيت المزارع) أنه حتى عندما تكون الأرض متاحة، تكون غالبًا متدهورة بيئيًا أو بأسعار مرتفعة جداً. فالوصول إليها من دون دعم لا يعني الكثير.

## السلطة السياسية، التنظيم، ودور الدولة

مثّل غياب التنظيم السياسي الاستراتيجي بين المزارعين أحد المواضيع المتكررة في المقابلات. ويشير حمادة وسند إلى أن برامج الجهات المانحة والدولة أضفت الطابع الفردي على الفاعلين الريفيين بدلاً من تمكينهم كطبقة جماعية. وتتفق خوند و «و.أ.» على أنه من دون أجندة سياسية،

تبقى المناصرة الزراعية مجزأة وضعيفة. وتدعو «الحركة الزراعية»، من خلال «ب.ي.» و «د.ن.» و»ك.م.»، إلى حركة سياسية ريفية. ويتصورون تحالفًا وطنيًا للمنتجين، متجذرًا في التنظيم الإقليمي، ويتفاوض على مستوى الحكومة، ويقاوم السياسات الضارة، ويقترح بدائل. ويجادلون بأن «الصمود» أصبح ذريعة نيوليبرالية – تُستخدم للاحتفال بالبقاء على قيد الحياة مع تجاهل أسباب المعاناة. ويُصرّ كل من «س.ل.» و «و.أ.» على أنه لا يمكن اختزال السيادة الغذائية بالإصلاحات التقنية أو تعديل السوق، بل يجب أن تشمل العدالة الزراعية، والسياسات الطبقية، والمساواة بين الجنسين، لا سيما في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي والشباب. ويعبّر كل من «ي.إيكس.» و»ي.ت.» عن إحباطات مماثلة: إذ يُطلب منهما أن يكونا «رياديين»، لكنهما يفتقران إلى الأدوات والحماية والاعتراف اللازمين.

على الرغم من التحديات الهائلة، تتبلور رواية مضادة – فالمزارعون والباحثون والمنظمون يصوغون ويتصورون الغذاء كحق، والأرض كمشاع، والزراعة كموقع للمقاومة والتجديد. وتحدد وجهات نظرهم معًا الخطوط العريضة لأجندة السيادة الغذائية الهيكلية والسياسية، والأهم من ذلك المحلية:

- الحد من التبعية من خلال الإنتاج المحلي، خصوصاً الخضروات والمواد الغذائية الأساسية.
- استعادة التعاونيات كمؤسسات ديمقراطية يقودها المزارعون.
- إعادة توزيع الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي على حقوق العمل لتفكيك عدم المساواة الريفية.
- الاعتراف بالزراعة الإيكولوجية كبديل نظامي وليس كبديل متخصص.
- بناء قوة سياسية بين المزارعين لتحدي إهمال الدولة وأجندات المانحين.

إن ما نحتاجه الآن، كما يؤكد أعضاء «الحركة الزراعية»، ليس مشروعًا تجريبيًا آخر – بل حركة تربط المزارع والتعاونيات والأسواق والمجتمعات المحلية في قوة منسقة قادرة على تحويل مستقبل لبنان الزراعي.

# 5. توصيات السياسات

استناداً إلى هذا التحليل والأفكار التي جُمعت من المناصرين والمزارعين والخبراء، تقدم التوصيات الآتية توازناً بين احتياجات التحول الهيكلي والخطوات الملموسة والقابلة للتنفيذ لتحقيق السيادة الغذائية والإصلاح الزراعي في لبنان.

## توصيات السياسات على المدى القريب

تشكّل التوصيات الآتية تغييرًا فوريًا وعمليًا وقابلًا للتنفيذ ضمن القيود السياسية الحالية ومن دون الحاجة إلى إصلاح هيكلي عميق – على الرغم من أن التغيير الأعمق سيبقى مطلوبًا لبناء نظام غذائي سيادي حقيقي.

قد لا تؤدي الخطوات سهلة الإنجاز - مثل تنشيط التعاونيات والوصول إلى الأسواق وتدريب المزارعين، وتوعية المستهلكين – إلى تحول جذري في الاقتصاد السياسي للزراعة، لكنها مع ذلك ستحسن الوضع بشكل ملموس عبر تحقيق الاستقرار والدعم للمزارعين المتعثرين، وبناء ثقة الناس في النظم الغذائية المحلية، وإرساء الأساس لإصلاحات أكثر طموحًا.

### تعزيز التعاونيات الوظيفية ودعمها

- يجب أن تستفيد منظمات المجتمع المدني ووزارة الزراعة من النجاح النسبي للتعاونيات النسائية في التصنيع الزراعي.
- ينبغي أن تستمر مجموعات المناصرة في تزويد المزارعين بالدعم المستهدف، مثل التدريب والمساعدة القانونية، في حين يجب أن تُنشئ وزارة الزراعة برنامج قروض منخفضة الفائدة.
- على منظمي ومناصري السيادة الغذائية تشجيع التعلم المتبادل بين التعاونيات الناجحة والمتعثرة.
- يتعين على المشرعين ووزارة الزراعة إصدار تشريع جديد للتعاونيات يضمن الشفافية والمساءلة والحوكمة التشاركية.
- لا بد أن تعطي وزارة الزراعة الأولوية لدعم التعاونيات التي تخدم الأسواق المحلية على حساب تعاونيات التصدير التي يحركها المانحون.
- من الضروري أن توفر مجموعات المناصرة ومنظمات المجتمع المدني برامج بناء القدرات والمساعدة القانونية لإضفاء الطابع الديمقراطي على التعاونيات القائمة وإعادة تنشيطها.

### تطبيق اللامركزية في التدريب الزراعي ومراكز المعرفة الزراعية الإيكولوجية

- على الجهات المانحة التي تسعى إلى تنفيذ مبادرات السيادة الغذائية الاستثمار في مراكز تدريب محلية للمزارعين بقيادة مجموعات مثل «SOILS»، و»بذورنا جذورنا»، و»نحيي الأرض».
- ينبغي أن تُموّل الجهات المانحة ووزارة الزراعة ورش عمل حول التسميد وحفظ البذور وصحة التربة بمساعدة المنظمات غير الحكومية التي تقوم بالفعل بهذا العمل.

### تعزيز الشفافية في إصدار الشهادات العضوية

- يتعين على وزارة الزراعة تبسيط ودعم إصدار الشهادات العضوية/الإيكولوجية لصغار المزارعين.
- يجب أن تُدخل مجموعات المناصرة أنظمة الضمان التشاركية (PGS) كبدائل لشهادات الطرف الثالث المكلفة.

### إنشاء مناطق سوق المزارعين المحمية

- من الضروري أن تقدم مجموعات المناصرة ووزارة الزراعة مساحات مجانية أو مدعومة لتوزيعات الزراعة المدعومة مجتمعياً الأسبوعية لحفظ الأمن الغذائي وأسواق المزارعين في المناطق المحرومة من الخدمات.
- يجب أن تعطي الجهات المانحة ومجموعات المناصرة ووزارة الزراعة الأولوية لصغار المنتجين ذوي الممارسات الزراعية الإيكولوجية التي يمكن التحقق منها.

### إنشاء لجنة اتصال بين المزارعين ووزارة الزراعة

- يجب أن تنشئ مجموعات المناصرة لجنة استشارية متناوبة من صغار المزارعين للاجتماع كل ثلاثة أشهر مع ممثلي وزارة الزراعة.
- على وزارة الزراعة إضفاء الطابع المؤسسي على جهود التواصل والتوعية الأخيرة وضمان المتابعة.

### تنظيم توزيع المياه بشكل عادل في المناطق ذات الاحتياجات العالية

- ينبغي أن تنسق وزارة الزراعة مع مجموعات المناصرة لتنفيذ أنظمة مشاركة المياه بشكل تجريبي شفافة ومُراقبة، في المناطق الزراعية المهمشة سياسياً مثل البقاع.
- يتعين على وزارة الزراعة الإبلاغ علنًا عن قرارات التخصيص للحد من الانتهاكات الطائفية والمحسوبية.

## تحولات هيكلية طويلة الأجل في السياسة العامة

لا ينبغي اعتبار التوصيات التي نوقشت أعلاه حلولاً كافية. فأشار المشاركون في المقابلات مراراً إلى الاستثناءات الهيكلية – في الأرض ورأس المال والمياه والوصول السياسي – التي تحد من الإمكانات التحويلية للتدخلات الصغيرة. ومن دون معالجة هذه القضايا الجذرية، تبقى حتى المشاريع الشعبية الناجحة هشة. تتطلب التوصيات الآتية إصلاحاً سياسياً، تعزيز قدرات الدولة، أو تغييرات كبيرة في النموذج الاقتصادي.

### إصلاح الأراضي ونظم الحيازة العادلة

- يجب على المشرّع معالجة قوانين الميراث التمييزية وتأمين حق الانتفاع للمزارعين المستأجرين والنساء.
- على وزارة الزراعة تطوير سجل وطني للأراضي للحد من المطالبات والاحتكارات غير الرسمية لها.
- ينبغي على وزارة الزراعة، بالتنسيق مع منظمات المزارعين ومجموعات المناصرة، إطلاق برنامج للوصول إلى الأراضي يستهدف الشباب والنساء وصغار المزارعين.

وينطوي ذلك على إصلاحات زراعية، فتتفاوض الدولة على الوصول إلى الأراضي أو نزع ملكية كبار ملاك الأراضي أو مصادرتها بشكل مباشر، ما يؤدي إلى تحرير الحقول والهكتارات الزراعية لهذه المجتمعات.

- يتعين على جماعات المناصرة بالتنسيق مع الوزارة إنشاء بنك وطني للأراضي لتأجير الأراضي غير المستغلة بأسعار مدعومة للاستخدام الزراعي الإيكولوجي.
- يجب على الخبراء القانونيين والمناصرين والمشرعين مراجعة وإصلاح قوانين الإرث وملكية الأراضي التي تحول دون الوصول العادل إليها.

### إعادة توجيه إعانات الدولة نحو إنتاج أصحاب الأراضي الصغيرة وتحويل السياسة الزراعية من التوجه نحو التصدير إلى الأمن الغذائي المحلي

- يجب أن تستعيد وزارة الزراعة السيطرة السيادية على المساعدات المقدمة من المانحين وضمان توافقها مع أولويات الأمن الغذائي الوطني.
- الإلغاء التدريجي للدعم الموجه نحو التصدير الذي تستحوذ عليه النخبة.
- إنشاء منصة تنسيق وطنية تضم الوزارة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المزارعين لمنع التداخلات والعمل المنعزل.
- التحول من المساعدات القائمة على المشاريع إلى الاستثمار العام طويل الأجل في البنية التحتية والخدمات الريفية.
- إعادة توجيه دعم الدولة نحو إنتاج المحاصيل الأساسية، خصوصاً القمح والبقول والخضروات للاستهلاك المحلي.
- إعطاء الأولوية للمحاصيل المخصصة للاستهلاك المحلي، خصوصاً الخضروات والبقوليات والحبوب.
- تقديم الإعانات والائتمان ودعم البنية التحتية للمنتجين الذين يزرعون للأسواق المحلية.
- مراجعة الاتفاقيات التجارية وتنظيم الزراعة المدعومة من المانحين، سواء من المبادرات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى التي تدفع المزارعين نحو زراعة المحاصيل المخصصة للتصدير فقط مثل الأفوكادو والتفاح والعنب.

### إنشاء شبكة وطنية لبنوك البذور

- يجب على المشرعين ووزارة الزراعة الاعتراف قانوناً بأنظمة البذور المجتمعية، وتمويل المبادرات اللامركزية لحفظ البذور بالتعاون مع مجموعات المناصرة والبلديات المحلية.
- ينبغي أن تحمي الوزارة حقوق المزارعين في حفظ البذور

المحلية وتبادلها واستنباطها.

### إنشاء استراتيجية موحدة للسيادة الغذائية عبر الوزارات ودعم الزراعة الإيكولوجية وسلاسل القيمة القصيرة من خلال الاستثمار العام

- يتطلب التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ضمن إطار مشترك للسيادة الغذائية.
- يجب على الدولة إنشاء صندوق دعم وطني للزراعة الإيكولوجية لتوفير التدريب والبذور والتسميد والمساعدة التقنية.
- الاستثمار في النظم الغذائية الإقليمية: إنشاء مراكز التجهيز المحلية وبنوك البذور ومنصات التوزيع.
- توسيع نطاق جمعيات الزراعة الجماعية وأسواق المزارعين من خلال دعم البنية التحتية.

### الاعتراف القانوني والمالي لنماذج الأسواق البديلة

- يجب أن تعترف الدولة بأنظمة الزراعة المدعومة مجتمعياً والأسواق المجتمعية ككيانات قانونية مؤهلة للحصول على الدعم.
- يتعين على الوزارة بالتعاون مع المشرعين تطوير إعفاءات ضريبية أو توفير دعم صغير لبرامج الغذاء المجتمعية وتبادل البذور وسلاسل الغذاء البديلة.

يمكن للدولة اللبنانية، من خلال فروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وضع الآليات اللازمة لإجراء الإصلاحات الهيكلية المذكورة أعلاه. لكن لن تحوّل الدولة الموارد إلى هذه التغييرات من دون ضغط سياسي كبير؛ ومن هنا يأتي دور جماعات المناصرة والجهات المانحة وممثلي المزارعين في وضع استراتيجية سياسية وحملة سياسية تضغط على الدولة لاستخدام أدواتها من أجل الصالح العام.

## 6. الخاتمة

تكشف الروايات والتحليلات التي جُمعت من المزارعين والمدافعين عن الزراعة والخبراء في لبنان عن مشهد مجزأ للغاية لكنه نابض بالحياة، مشهد من النضال والابتكار والمقاومة داخل النظام الزراعي الغذائي في البلاد. وعلى الرغم من تنوع وجهات النظر، إلا أن هناك تشخيصًا مشتركًا لنقاط الضعف الزراعية في لبنان: أوجه الإجحاف التاريخية، والتبعية الراسخة للمانحين، وإهمال الدولة، والاعتماد الشديد على النماذج الموجهة للتصدير والمعتمدة على الاستيراد. وتتفاقم هذه التحديات في أعقاب الأزمات الاقتصادية والسياسية المستمرة في لبنان.

ويعبّر المزارعون والجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية – من المنظمين في الحركة الزراعية إلى المنتجين المحليين في عكار والبقاع وجبل لبنان – عن الإحباط والصمود في آن واحد. وهم يؤكدون الحاجة إلى نظم غذائية إقليمية متجذرة في المجتمع المحلي، والوصول إلى الأراضي، والمبادئ الزراعية الإيكولوجية. ويردد الخبراء الزراعيون هذا التشديد، داعين إلى تحول هيكلي نحو السيادة الغذائية – التي لا تُعرّف فقط على أنها حق الناس في الحصول على غذاء صحي ومناسب ثقافيًا ومنتج بيئيًا، بل أيضًا على أنها حق المجتمعات المحلية في تحديد نظمها الغذائية والزراعية الخاصة بها.

لا تكمن المشكلة في عدم وجود بدائل، بل في غياب الظروف المواتية: الوصول إلى الأراضي، والبنية التحتية المستقرة، والتعاونيات الديمقراطية، والتنظيم السياسي، وسياسة الدولة المنسقة. فتُدار العديد من التعاونيات وفق أجندات المانحين أو تهيمن عليها النخبة، أو تعاني من خلل وظيفي. وتبرز التعاونيات النسائية في التصنيع الزراعي كنماذج واعدة، لكنها تبقى معزولة. وتعيد الجمعيات والحركات التي يقودها الشباب مثل «الحركة الزراعية (Agrimovement) تصور شكل الزراعة المستقبلي، لكنها تواجه الإرهاق والاستبعاد من عملية صنع القرار والدعم المحدود.

التوصيات الناشئة واضحة. يتعين على لبنان إعادة توجيه سياسته الزراعية بعيداً عن أسواق التصدير ونحو السيادة الغذائية من خلال دعم الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي. ويجب أن تستعيد الدولة دورها – عبر تنسيق دعم المانحين، والاستثمار في الزراعة الإيكولوجية، وديمقراطية الوصول إلى الأراضي، وإحياء التعاونيات كمؤسسات جماعية بدلاً من المؤسسات التي يحركها الربح. ويجب ألا يُنظر إلى المزارعين كمنتجين فحسب، بل كفاعلين سياسيين. ومن دون إشراك أصواتهم في الحوكمة، ستبقى جهود الإصلاح مجزأة وغير فعالة.

باختصار، يحتاج النظام الغذائي في لبنان إلى تدخلات عملية على المدى القريب وتغيير هيكلي جذري. ويمكن أن تتحرك الدولة على الفور على عدة جبهات لتمكين المنتجين، وتحقيق اللامركزية في النظم الغذائية، والاستقرار في الأسواق المحلية؛ لكن تحقيق السيادة الغذائية على المدى الطويل يتطلب معالجة أوجه عدم المساواة الأساسية في الوصول إلى الأراضي، والسياسة الاقتصادية، والتمثيل السياسي. يتعين إحداث تغيير قصير الأجل قابل للتحقيق مع السعي نحو تحول منهجي أعمق.

في نهاية المطاف، ليس انعدام الأمن الغذائي أزمة تقنية بل هو في الأساس أزمة سياسية. ويتطلب بناء لبنان سيادي غذائياً استراتيجية وطنية متجذرة في العدالة والإنصاف والمرونة الإيكولوجية. ويجب أن تُمكّن صغار المزارعين، وتعالج الظروف الهيكلية للإقصاء، وتقاوم ضغوط تحرير السوق وهيمنة المانحين. وكما أوضحت أصوات متعددة في هذه الدراسة، فإن بذور التحول موجودة بالفعل. وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية – والتنظيم الجماعي – لزراعتها.

# 7. الملحق: منهجية المقابلات

## اختيار المشاركين في المقابلات

أُجريت مقابلات مع 14 فردًا. في كانون الأول/ديسمبر 2024، نظمت مبادرة الإصلاح العربي اجتماعًا مع أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي اختير من خلاله خمسة أشخاص – ومن ضمن شبكاتهم أجريت مقابلات مع عدد آخر من الأفراد.

ويمثل هؤلاء المناصرون المحليون مجال المنظمات البيئية ومجموعات المناصرة الزراعية والنشطاء السياسيين الساعين إلى تحقيق أهداف السيادة الغذائية والعدالة في لبنان.

- و.أ.: ممثل عن «مدى»، وهي منظمة غير حكومية لبنانية غير حزبية وغير طائفية، تهدف إلى تعزيز العلاقة بين المجتمعات المحلية وبيئتها الطبيعية»،[20] وتعمل على نطاق واسع مع صغار المزارعين في عكار.
- س.ل.: مؤسس وممثل عن جمعية «جبال»، وهي «جمعية غير ربحية تأسست في بيروت عام 2017» تسعى إلى تعزيز «العدالة الاجتماعية والبيئية – أو التوزيع العادل والمنصف للمنافع (والأعباء) البيئية والاجتماعية – في لبنان من خلال تعزيز التنظيم الجماعي والمعرفة المتاحة والمفتوحة والمبادئ التجديدية».[21]
- ل.ب.: مؤسس ائتلاف لبناني لسوق المزارعين في لبنان ومنظم «سوق بدارو الحضري للمزارعين».
- ف.ل.: تعمل في مبادرة «بيت المزارع» التابع لمنظمة «أركنسيال»، وهي منظمة لبنانية غير حكومية تدير خدمات دعم المزارعين في جميع أنحاء البلاد ولكن بشكل رئيسي في البقاع.
- ب.ي.، ك.م.، د.ن.: ثلاثة ممثلين من الحركة الزراعية في لبنان (Agrimovement)، وهي مجموعة شعبية خضراء تعمل من أجل إقامة نظام غذائي سيادي منصف وعادل وكريم للمزارعين المحليين ضمن إطار سياسي واضح.[22]

جرت مقابلة ثلاثة من صغار المنتجين المحليين، من المزارعين الشباب الذين يحاولون كسر احتكار وزارة الزراعة والجهات المانحة الدولية لكبار ملاك الأراضي والمزارعين، وتحدي أولوية الممارسات الزراعية المعتمدة على التصدير. وهم يدافعون عن قطاع زراعي يحفظ كرامة ومعيشة المزارع أولاً، ويرضي السوق المحلية قبل السوق الخارجية، وتصدير ما تبقى من فائض الإنتاج. ونظراً للطبيعة السياسية لعملهم، فمن الصعب تمييز هؤلاء الأفراد عن المدافعين الذين جرت مقابلتهم عن معيار وحيد هو أنهم مزارعون شرعيون بقدر ما هم رواد زراعيون؛ فهم يحاولون كسب رزقهم من ممارستهم الزراعية.

- أ.ب: مزارع وعضو في «SOILS»، وهي منظمة مكرسة «لتعليم وتدريب ومشاركة المهارات والموارد المتعلقة بالممارسات المستدامة والصديقة للبيئة» وتعمل على «تطبيق أخلاقيات ومبادئ الزراعة المستدامة في تصميم أنظمة تعمل مع الطبيعة – وليس ضدها – لتوفير الغذاء والطاقة والمأوى في المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء.»[23]
- ي. إيكس: مزارع وعضو نشط في «جبال».
- ي.ت: مؤسس «بذورنا جذورنا»، وهي جمعية تعاونية زراعية ومجموعة تكافل متبادلة وبنك بذور، تستثمر في مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية المستدامة والمحلية في لبنان. تعرّف الجمعية عن نفسها بأنها «جمعية لبنانية ومزرعة – مدرسة لبنانية نشطة منذ عام 2016 ومسجلة رسمياً عام 2018، ومقرها في سعدنايل في البقاع»، متخصصة في «اختيار وإكثار البذور البلدية والتراثية انطلاقاً من مجموعة تضم أكثر من 300 صنف قديم ومحلي».[24]

ونظراً للعبء الثقيل الذي تفرضه الحياة الزراعية في لبنان، صعّب تحديد موعد لإجراء مقابلات إضافية من مجتمع المزارعين الأوسع نطاقاً على نحوٍ يمثّل مختلف قطاعاته ومناطقه وخبراته. بدلاً من ذلك، يعتمد هذا التقرير على أصوات المناصرين والهيئات التي تتفاعل على نطاق أوسع بكثير مع المجتمع الزراعي من خلال تنظيماتها ومبادراتها الخاصة.

أخيرًا، شملت المقابلات أربعة خبراء يقدمون معرفة عميقة بممارسات العمل في الزراعة الريفية في لبنان ، لا سيما الأبعاد الاجتماعية والجنسانية لهذه المجتمعات.

- كنج حمادة: خبير في الاقتصاد السياسي للزراعة في لبنان المعاصر. وهو مراقب ذكي للديناميكيات السياسية بين الدولة والجهات المانحة والنشطاء المحليين التي شكلت هذا القطاع خلال العقود القليلة الماضية.
- ريتا خوند: مؤسِّسة منظمة «SOILS» وخبيرة ومسّاحة للمخططات الزراعية البديلة.
- نوا سند: طالبة دكتوراه تجري بحثًا ميدانيًا حول البدائل الزراعية في لبنان منذ الأزمة المالية.
- نور تركماني: خبيرة في شبكة التعاونيات الزراعية الغذائية التي تقودها النساء، وتقدم رؤى فريدة حول الطبيعة الجندرية لإنتاج الغذاء وجوانبه المادية. وأمضت سنوات في إجراء مقابلات مع عاملات زراعيات في وادي البقاع، ودراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تملي حياتهن اليومية.

تزامنت فترة البحث مع إعلان واختيار حكومة جديدة ووزير جديد للزراعة، ما صعّب إجراء مقابلات مع الوزارة. ومع ذلك، حضر العديد من المناصرين والخبراء الذين شاركوا في المقابلات لإعداد هذا التقرير اجتماعات نظمها وعقدها الوزير وفريقه. وسُئلوا عن مناقشاتهم مع الوزارة، وخططهم للدفع بالتزاماتها السياسية، وانطباعهم العام عن الفريق الحالي المسؤول.

20 Mada, "Who We Are", https://mada.org.lb/who-we-are/

21 Jibal, "About", https://www.jibal.org/about-us/

22 Agrimovement, "Agricultural Movement in Lebanon", 4 January 2021, https://agrimovement.org/202104/01//hello-world/

23 SOILS, "About Us", https://www.soils-permaculture-lebanon.com/about-soils.html

24 Daleel Madani, "Buzuruna Juzuruna – Supporting Agroecology in Lebanon", 8 May 2024, https://daleel-madani.org/civil-society-directory/buzuruna-juzuruna-supporting-agroecology-lebanon

# أسئلة المقابلة

هدفت هيكلية المقابلة إلى كشف العقبات والهياكل والسياسات التي تعوق ظهور نظام آمن وسيادي للغذاء في لبنان. ولتحقيق هذه الغاية، طُرحت مجموعات مختلفة من الأسئلة على الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بحسب طبيعة عملهم.

وطُلب من المدافعين المحليين تحديد ما تعنيه السيادة الغذائية بالنسبة إليهم وأي فجوات بين فهم الدولة والجهات المانحة للسيادة الغذائية من جهة، وفهم المنتجين المحليين والمدافعين المحليين من جهة أخرى. وسئلوا أيضًا عن نوع التغييرات التي يمكن الدعوة إليها ونوع الأنشطة التي يمكن تنظيمها لتوسيع نطاق وصول صغار المنتجين إلى الأسواق.

- وجرى استفسار المنتجين المحليين عن الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لاستدامة أعمالهم، وتحقيق أهدافهم التنموية والاستدامة، فضلاً عن العقبات الهيكلية والعقبات التنظيمية التي يواجهونها.
- وسُئل الخبراء المحليون الذين عملوا مع المنظمات التنموية الدولية عن نوع الدعم الذي تقدمه الدولة والمنظمات غير الحكومية الدولية والأطراف المعنية الأخرى للمنتجين المحليين، وعن المجالات التي يرون أنها تمثل فجوة في الدعم المطلوب، وعن رؤيتهم قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لهذه الشراكات.

كما طُرح على جميع من أجريت معهم المقابلات مجموعة ثانية من الأسئلة العامة المشتركة حول ما يأتي:

- كيف يبدو لك النظام الغذائي المثالي الآمن وذو السيادة الغذائية في لبنان في ظل القيود التي تواجهها البلاد؟
- ما هي العوائق السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تمنع صغار المزارعين المحليين من الوصول إلى السوق الأوسع نطاقاً؟
- ما هي توقعاتك وآمالك من وزير الزراعة؟
- ما هو تقييمك للتعاونيات الزراعية، وما الذي يمنع المزارعين من التعبئة في كتلة سياسية فعالة تدافع عنهم؟

جرى تحليل المقابلات من عدة وجهات نظر: جدوى واستدامة الممارسات الزراعية؛ وقابلية دمج النماذج الزراعية الجديدة في المجتمعات المحلية والحياة القروية؛ وممارسات العمل والاعتماد على العمال المهاجرين؛ ووجود أو عدم وجود دعم الدولة؛ والعقبات الهيكلية والبيئية والتنظيمية التي يواجهها المنتجون للحفاظ على قابليتهم للاستمرار والوصول إلى الأسواق المحلية.

**مبادرة الإصلاح العربي**

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس